تأثير الحوكمة الإلكترونية في إجراءات الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية العراقية

The impact of electronic governance on the financial control procedures for Iraqi economic units

Rashad Hamed Latif Shalal[1] | **Dr. Dijla Abdul Hussein Abed**[2]

Received 11/10/2023
Accepted 24/10/2023
Published 31/3/2024

Abstract:

The research aims to identify the cognitive aspects of the research variables and verify the impact of electronic governance on financial control. These variables were studied in a sample of employees in the banking field in Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, and after determining the percentage by the statistician, which numbered (12).) bank, and the sample included (127) individuals distributed at several administrative levels, and by adopting the questionnaire that included (30) items as the main tool for collecting data, the researchers adopted the descriptive and analytical approach, and used many statistical methods, namely the arithmetic mean and the standard deviation, and the researchers reached conclusions that were The most important of which is the existence of a significant impact of electronic governance on financial control procedures. Some private banks apply some components of electronic banking services, but they need more attention through automated teller machines (ATM), as well as providing bank cards and online exchanges to strengthen relations with... customers, and the researchers reached recommendations, the most important of which were preparing future plans and programs to activate the application of electronic governance for its role in improving banking performance, regularly evaluating financial control procedures in units that use electronic governance to identify weak points and developing appropriate procedures to address them. The infrastructure should be developed in support of electronic governance requirements. To operate successfully, this is achieved by providing effective communication systems for the transfer and flow of data and information between banks, citizens, business institutions and subsidiary institutions.

Keywords: Electronic governance, Financial Supervision, Economic units.

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف على الجوانب المعرفية لمتغيرات البحث والتحقق من تأثير الحوكمة الالكترونية في الرقابة المالية، وقد تم دراسة هذه المتغيرات في عينة من العاملين في المجال المصرفي في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبعد تحديد النسبة من قبل الاحصائي والبالغ عددهم (12) مصرف، وشملت العينة (127) فرداً موزعين على عدة مستويات ادارية، وباعتماد الاستبانة التي تضمنت (30) فقرة كأداة رئيسة لجمع البيانات.

1- Postgraduate Student, College of Management and Economics, University of Baghdad, Rashad.hamed1206a@coadec.uobaghdad.edu.iq.
2- Lecturer, College of Management and Economics, University of Baghdad, Degla@coadec.uobaghdad.edu.iq.

واعتمد الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي ، واستعمل العديد من الاساليب الاحصائية وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتوصل الباحثان الى استنتاجات كان من اهمها وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية، تطبق بعض المصارف الخاصة بعض مكونات الخدمات المصرفية الإلكترونية ، لكنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من خلال أجهزة الصراف الآلي (ATM) ، فضلا عن توفير البطاقات المصرفية والتبادلات عبر الإنترنت لتعزيز العلاقات مع الزبائن ، وتوصل الباحثان الى التوصيات كان من اهمها اعداد خطط وبرامج مستقبلية لتفعيل تطبيق الحوكمة الالكترونية لدورها في تحسين الأداء المصرفي ، تقييم إجراءات الرقابة المالية بانتظام في الوحدات التي تستخدم الحوكمة الالكترونية لتحديد نقاط الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها ، ينبغي تطوير البنية التحتية داعماً لمتطلبات الحوكمة الإلكترونية لتعمل بنجاح ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير أنظمة اتصال فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفقها بين المصارف والمواطنين ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الفرعية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة الالكترونية، الرقابة المالية، الوحدات الاقتصادية.

المقدمة:

لقد احتلت الحوكمة الالكترونية اهمية كبيرة بسبب التحول من العالم الورقي الى العالم الالكتروني من خلال التطبيقات الالكترونية التي تعد امراً ضرورياً لنجاح الاعمال لأنها من الاساليب الحديثة التي تؤدي الى تطوير طبيعة الاعمال الروتينية وتحقق السرعة واختصار الوقت المتوقع لإنجاز الأعمال. مما أدى بالدول التي تسعى الى التقدم في اداء خدماتها الى تغيير الية عملها من الطريقة التقليدية الى الطريقة الالكترونية التي تساعد بشكل كبير في اداء المهام والخدمات العامة بشكل اسرع وادق وباقل الجهود والكلف ويعمل على تكوين ميزة تنافسية بالاعتماد على النهج الالكتروني، وان البعد التكنولوجي للحوكمة الالكترونية تسبب في ثورة معلوماتية، جعلت من استخدام الانترنت ووسائل التكنولوجيا وتقنياتها ضرورة من ضرورات الحياة ، وعلية فأنها فرضت نفسها واضحت ذو أهمية كبيرة لأنها تعد مرشداً محكماً للوحدات الاقتصادية ووسيلة مهمة في ادارتها، وبناء على ما تقدم من التغيرات الحديثة في طرق العمل الحالية ضمن مدخل الحوكمة الالكترونية في الوحدات الاقتصادية العراقية يأتي هذا البحث في دراسة عملية من اجل بيان مدى التأثير الذي تلعبه الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية ومدى توفرها في تغطية الجوانب العملية ضمن المتغيرات التكنولوجيا الحديثة وتم تقسم البحث الى اربعة مباحث تضمن المبحث الاول منهجية البحث اما المبحث الثاني الحوكمة الالكترونية و اجراءات الرقابة المالية والمبحث الثالث قياس تأثير الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول / منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث: ان التوجه نحو تطبيق الحوكمة الالكترونية في الوحدات الاقتصادية العراقية ويعد واحدة من الاساليب الحديثة لتحسين الاداء من خلال تقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين بشكل سهل وسريع لزيادة الشفافية والفاعلية في عملية اتخاذ القرارات والتحقق من اجراءات الرقابة المالية وتأثير ذلك على اداء وفاعلية الوحدات الاقتصادية العراقية، ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤل الاتي:

(هل يوجد تأثير للحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية؟)

ثانياً: أهمية البحث: ويكتسب البحث الحالي أهميته من دور الحوكمة الالكترونية في التأثير على اجراءات الرقابة المالية وانعكاس ذلك على اداء الوحدات الاقتصادية العراقية ، ولتقديم افضل الخدمات الالكترونية بالمشاركة مع المواطنين، اذ يوفر ذلك نوع من اجراءات الرقابة على اداء الوحدات الاقتصادية وهو يمثل تحديات جديدة تواجه تلك الوحدات عند اداء مهامها ، ولمحاولة توجيه أنظار الادارات العليا للمصارف الى تبني وتطبيق الحوكمة الالكترونية لتكون اكثر ملائمة للتطبيق في البيئة العراقية ، وجاءت

اهمية البحث من ان التغيرات المستمرة في بيئة الرقابة من شأنه أن يؤدي الى زيادة مخاطر الرقابة المالية ، وان قيام الحاسوب بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ فصل المهام مما يؤدي الى اضعاف اجراءات الرقابة المالية على المستوى الإداري والمالي داخل المصارف العراقية وان تفعيل استخدام الحوكمة الالكترونية بعملها بالشكل السليم وتحديد المعوقات التي تواجهها يحقق العديد من المزايا والايجابيات التي تعود بالفائدة عليها .

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

1-التعرف على الجوانب المعرفية للحوكمة الالكترونية.

2-التعرف على الجوانب المعرفية لإجراءات الرقابة المالية.

3-قياس تأثير الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

رابعاً: فرضية البحث: يستند البحث إلى الفرضية الأساسية الآتية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لـ الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية "

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث

- **الحدود المكانية للبحث:** تتمثل الحدود المكانية للبحث بعينة من المصارف العراقية التجارية.
- **الحدود الزمانية للبحث:** ان الحدود الزمانية لبحثنا الحالي تمثلت بمدة اعداده عملياً، والتي تضمنت الزيارات الاولية لغرض تشخيص مشكلة البحث، ومدة الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للبحث، ومدة توزيع استمارة الاستبيان وتحليل البيانات، والتي امتدت للفترة من (15 / 5 / 2023 ولغاية 21 / 6 / 2023).

سادساً: مجتمع وعينة البحث

- **مجتمع البحث:** يتكون مجتمع البحث من مجموعة من العاملين في المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (24) مصرفاً.
- **عينة البحث:** تتمثل عينة البحث فهي الاستمارات الموزعة على العاملين في المجال المصرفي وعددها (127) استمارة، في المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم تحديد النسبة من قبل الاحصائي والبالغ عددهم (12) مصرفاً متمثل بـ(المصرف الاهلي العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف عبر العراق، ومصرف سومر التجاري، ومصرف بغداد، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار. ومصرف الاقتصاد، ومصرف الاتحاد، ومصرف اشور الدولي مصرف الاستثمار المصرف التجاري العراقي، مصرف الائتمان).

سابعاً: الادوات المستخدمة لأثبات فرضية البحث: اعتمد الباحثان على عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية وكالآتي

- حزمة البرنامج الإحصائي الجاهز (Spss): يستخدم لاستخراج النتائج.

وتم الاعتماد على مجموعة الأدوات الإحصائية التي قسمت كما يأتي:

أ- الوسط الحسابي: يستخدم في معرفة مستوى الإجابة لكل محور من محاور الاستبانة.

ب- الانحراف المعياري: يستخدم من أجل معرفة درجة تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

ت- التوزيع التكراري والنسب المئوية التي تستخدم لغرض وصف البيانات الخاصة باختبار عينة البحث.

ث- معامل الثبات (كرونباخ ألفا) الذي يستخدم لاختبار صدق فقرات الاستبانة.

ج- الانحدار الخطي البسيط لأثبات الفرضية.

ثامناً: المخطط الاجرائي للبحث: ويوضح المخطط متغيرات البحث وكما يأتي:

الشكل (1) المخطط الاجرائي للبحث

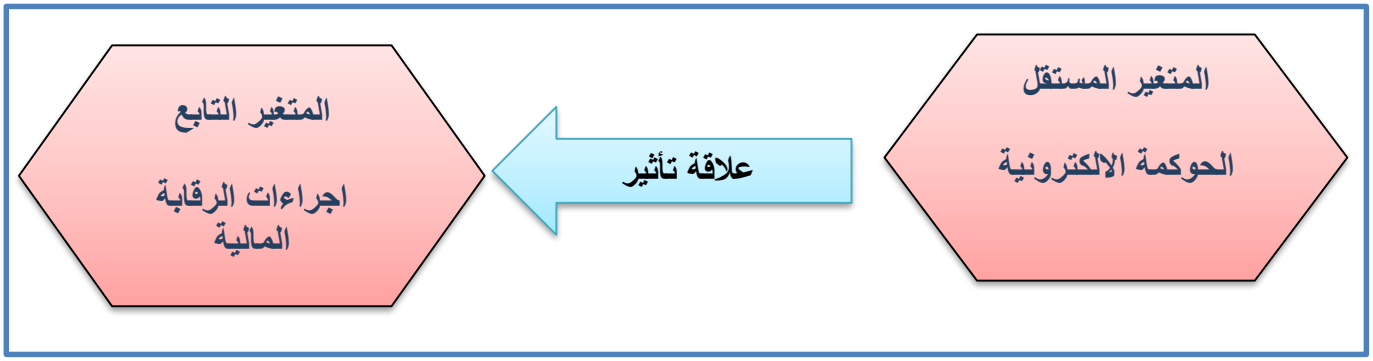

الشكل من اعداد الباحثان

المبحث الثاني الحوكمة الالكترونية واجراءات الرقابة المالية

اولاً: الحوكمة الالكترونية

1-1 **مفهوم وتعريف الحوكمة الالكترونية:** مع ظهور شبكة "الإنترنت" وجد إطار للتفاعل بين المرسلين والمستلمين لغرض معالجة المعلومات والمهام الحكومية من داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها ، فهي تمثل الإجراءات التي يتم تنفيذها داخل هذه الوحدات للوصول إلى المستفيد بطلب مباشر أو غير مباشر ، وفقاً لمجموعة من الآليات المتبادلة وبروتوكول اتصال ثنائي ، لمحاولة الوصول للجهات المستفيدة، ويمكن فهم الحوكمة الإلكترونية على أنها أدارة تكنولوجيا المعلومات عبر الوسيط الإلكتروني من أجل تسهيل عملية فاعلة وسريعة وشفافة لنشر المعلومات للجمهور والوكالات الأخرى ، ولأداء أنشطة الإدارة الحكومية، وتعد الحوكمة الإلكترونية عمومًا مفهومًا واسع النطاق، اذ يمكنها إحداث تغيير في طريقة ارتباط المواطنين بالحكومات ومع بعضهم البعض (Ojo,2014:80) ،وتعد الحوكمة الإلكترونية بانها "حكم الدولة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، وهذا يدل على أن الحوكمة الإلكترونية هو تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ الأعمال الحكومية (Ayo,2014:76) ، ومن جانب آخر هي استعمال القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى تتمكن من تحسين المعلومات وتقديم الخدمات ، وتشجيع مشاركة المستخدمين في طريقة صنع القرار وجعل الحكومة أكثر شفافية وفاعلية وخضوعاً للمساءلة (Pandya & Patel,2017:4)، وتعد الحوكمة الإلكترونية أيضاً بأنها هيكل يتكون من مجموعة الروابط التنظيمية داخل المنظمة وقوانينها والتدقيق والمحاسبة وتوفير منظومة متكاملة من متطلبات الأداء والادوار التنظيمية والمسؤوليات في هيكل مشاريع الحكومة الإلكترونية والتزام الإدارات والوزارات بالخط التوجيهي العام الصادر من السلطة العليا ، المناطة بالحوكمة الإلكترونية، وفضلاً عن ذلك فهي، هيكل من المبادئ التوجيهية والقانونية تراقب تصميم واطلاق الخدمات الإلكترونية من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة وتدعيم ركائز القرار الرشيد (Al-Sharif et al, 2013: 190). ولا يوجد هناك تعريف موحد متفق علية من قبل الباحثين والكتاب لمصطلح الحوكمة الالكترونية، فقد عرفت بانها عملية اتصال ثنائية الاتجاه تتضمن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات الحكومية وضمان توفر تلك الخدمات للمواطنين كافة (Adah,2015:1)، توفير معلومات وخدمات عالية الجودة للمواطنين والشركات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية الأخرى بطريقة فعالة ومناسبة من حيث التكلفة، مما يجعل العمليات الحكومية أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة (Sapkale & Kulkarni, 2015: 115). وعرفها (Fakeeh) بأنها: حوكمة التكنولوجيا تستخدم نماذج البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة المواطنين بطريقة أكثر كفاءة (Fakeeh,2016:10).

1-2 مزايا الحوكمة الالكترونية: تتميز الحوكمة الالكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل في الاتي: (Al-Dahshan, 2020: 27)

1. **سرعة اداء الخدمات** : يرجع ذلك الى سرعة تدفق المعلومات والبيانات من الحاسب الآلي بخصوص الخدمة المطلوبة، اضافة الى توفير رقابة اسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء أعماله في ظل نظام الادارة التقليدية.
2. **تخفيض التكاليف:** يستهلك اداء الاعمال بالطريقة اليدوية الكثير من الأوراق والمستندات اضافة الى حاجته للعرض على أكثر من موظف للاطلاع والتوقيع علية، وهذا عكس ما هو علية في الحوكمة الالكترونية.
3. **دعم القرارات:** ان رقمنه الخدمات والمعاملات عبر الانترنت، فقد يؤدي هذا المتغير الى تعزيز عملية صنع القرار والتخطيط بشكل أفضل، لان القرارات تكون متطابقة مع الواقع وتكون أكثر فاعلية في حل المشاكل المطروحة.
4. **اختصار الإجراءات الادارية:** ان العمل الاداري التقليدي يتسم بالتعقيدات الادارية لأنه يحتاج لموافقة أكثر من جهة ادارية للخدمة المطلوبة، وكحل للقضاء على البيروقراطية فان اتباع الحوكمة الالكترونية يمكن من تبسيط هذه الاجراءات وانجازها بسرعة وسهولة توفيرا للوقت والجهد والنفقات.

1-3 أهمية الحوكمة الالكترونية: يمكن بيان اهمية الحوكمة الالكترونية فيما يأتي (Sharma,2013:29-30):

1. تحسين الخدمات والرفاهية الاجتماعية للمواطنين وتقليل وقت وجهد وتكلفة المواطنين، وبالتالي زيادة كفاءة معالجة كميات كبيرة من البيانات.
2. تحسين مهارات المواطنين ومعرفتهم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. تساعد في تمكين أصحاب المصلحة من تبادل المعلومات والأفكار بشفافية.
4. تساعد في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للحكومة من خلال تعزيز المكاسب الإنتاجية الملازمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.
5. تعزيز الإصلاح الحكومي من خلال زيادة الشفافية وتسهيل تبادل المعلومات وإبراز الخلافات الداخلية.
6. يساعد على بناء الثقة بين الوكالات الحكومية ومواطنيها، وهو عنصر أساسي في الحكم الرشيد، من خلال استخدام الاستراتيجيات القائمة على الإنترنت لإشراك المواطنين في العمليات والسياسات التي تظهر شفافية الحكومة ومساءلتها.

1-4 اهداف الحوكمة الالكترونية: ان ابرز اهداف الحوكمة الالكترونية (Ben Caid, 2018: 32)

1. تقديم الخدمات الى ذوي المصلحة بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف.
2. اتاحة المعلومات عن كافة المعاملات بين المؤسسة وعملائها على شبكة الانترنت.
3. زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة بحيث يمكن الحصول على الخدمة في اي وقت طول اليوم من غير الالتزام بساعات عمل رسمية محددة.
4. تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان اداء الخدمة، ومن ثم تخفيض الوقت والجهد اللازمة لأداء الخدمة.
5. الارتقاء بثقافة الموظفين ووعيهم في الادارات المختلفة من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.
6. توفير مناخ ملائم للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والاجراءات التي تحول دون جذب المستثمرين، وبما يوفر عامل جذب للشركات العاملة في مجال التكنولوجيا.
7. رفع كفاءة أداء المؤسسات والاعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة.
8. تحقيق الشفافية من خلال أتاحه المعلومات بصورة متكافئة لكافة المتعاملين.

ثانيا: اجراءات الرقابة المالية

1-1 مفهوم الرقابة المالية: لقد توسع مفهوم الرقابة المالية ليشمل مراقبة مدى الاقتصاد في النفقات، ومدى فاعلية الاجهزة الخاضعة للرقابة في القيام بمهامها الرقابية بأنواعها المالية والقانونية، وباتت اليوم احد اركان الادارة المالية التي تقوم بتحليل الوقائع والنتائج الفعلية وتقييمها ومقارنتها مع المخطط وما تتضمنه من اهداف وسياسات واجراءات وبرامج، وأن عملية الرقابة اليوم تتعدى مجرد الكشف عن الانحرافات والمشكلات العملية لتشمل جوانب تتعلق بتقييم النتائج وتطوير الاداء الفردي والتنظيمي بطريقة تضمن حسن سير الأعمال بكفاءة وفعالية (Al-Akkam, 2018: 6) ، وعلية فقد عرفت الرقابة على انها :"عملية التحقق من مدى انجاز الاهداف المطلوبة، والكشف عن معوقات تحقيقها ، والعمل على تذليلها في اقصر وقت ممكن" (Iman, 2021: 15) ،كما عرفت بانها "التحقق من ان التنفيذ يتم طبقا للخطة المقررة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة، فهي عملية اكتشاف عما اذا كان كل شيء يسير حسب الخطط الموضوعة، وذلك لغرض الكشف عن نقاط الضعف والاخطاء، وعلاجها وتفادي تكرارها" (Abdel-Aali, 2018: 27)، وعرفت بأنها "الاشراف من قبل الاجهزة العليا، للاطلاع على كيفية سير العمل في الاجهزة الدنيا الخاضعة للرقابة، والتأكد من تحقيق النشاط المالي للدولة لغاياته على وفق ما محدد في الموازنة التي اجازتها السلطة التشريعية، والتأكيد من ان تنفيذ الموازنة يتم دون تبذير أو هدر للمال العام، وضماناً لحسن سير الادارات الحكومية مالياً(Ezz El-Din, 2019: 3).

1-2 اهداف الرقابة المالية: ويمكن تحديد اهداف الرقابة المالية المصرفية وهي (Tarabay, 2021: 507):

1-العمل على استقرار النظام المالي والمصرفي: من خلال تجنب مخاطر الإفلاس والقيام بأعمال رقابية شاملة على اداء الاعمال وصياغة التوجيهات الخاصة بالعمل التنظيمي.

2- العمل على ضمان كفاءة الجهاز المصرفي: وقدرته على الوفاء بالتزاماته للحفاظ على بعض النشاط الاقتصادي الحيوي من خلال التدقيق المستمر في الحسابات والوثائق المصرفية، والتأكد من سلامة الأصول، وتجنب المخاطر، وتقييم العمليات الداخلية، ودراسة الإطار العام للتطبيق. قوانين وتقييم الوضع المالي وقدرته على الاستقرار المالي.

3-حماية المودعين: يتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لإثبات وجودها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتلافي مخاطر تعرض أموال المودعين للتهديد في حالة فشل مؤسسات الائتمان في الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين، ولاسيما تلك المتعلقة بسلامة الأصول.

1-3 أساليب تنفيذ الرقابة المالية: لقد قام اغلب الباحثين بتحديد أساليب معينة لتنفيذ الرقابة المالية وكالاتي: (Othman, 2023: 247)

أولاً: الرقابة الشاملة: وفقاً لهذا الاسلوب ينبغي اجراء رقابة عامة ومفصلة على جميع المعاملات المالية التي تنفذها السلطة التنفيذية، ويمكن أن تكون رقابة شاملة على مجالات معينة أو قطاعات أو وحدات إدارية معينة.

ثانياً: الرقابة الانتقائية: وفقاً لهذا الاسلوب، يتم اختيار عينة من المعاملات المالية الخاضعة للرقابة، وتعد هذه العينة نموذجا قياسيا للأعمال المالية للمؤسسة الخاضعة للرقابة، ويمكن استخدام هذا الاسلوب بطرائق متعددة وهي:

أ- **العينة العشوائية:** يتم اختيار عينة محددة أو عينة من المعاملات المالية بشكل عشوائي لتكون خاضعة للرقابة دون الحاجة لاستهداف جميع المعاملات المالية في الوحدات الإدارية.

ب – **العينة الاحصائية:** وفقا لهذه الطريقة، يتم تقسيم المعاملات المالية التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة إلى فئات متجانسة، ومتشابهة في الحجم أو النوع، ويتم أخذ عينات من كل طبقة على حدة.

ج – **العينة العنقودية:** يتم اختيار عينة محددة، ويمتد هذا الاختبار إلى مجموعة متنوعة من المفردات الفرعية لموضوعات المعاملات المالية المختارة، ويتم استخدام العينة لتحديد الموضوعات المتعلقة او ذات صلة بموضوع العينة المحددة.

ثالثاً: الرقابة المستمرة :ويتمثل هذا الاسلوب من الرقابة المستمرة في الرقابة الداخلية، التي تمارسها شعبة الرقابة والضبط الداخلي في الوحدات الحكومية، حيث يتم فحص العمليات المالية والقيود المحاسبية وتوثيق المستندات للجهات الخاضعة للرقابة وباستمرار وعلى مدار السنة المالية.

رابعاً: الرقابة الدورية: يتم تنفيذ هذه الرقابة بانتظام، من قبل اجهزة خارجية أو سلطة إشرافية تلتزم برقابة دورية لبعض الوحدات على سبيل المثال، حالة المخزون لبعض الوحدات أو المستودعات الخاضعة لسيطرتها وإدارة العقود، أو في حالة الرقابة السنوية للحسابات الختامية كل عام واصدار التقرير الرقابي السنوي.

خامساً: الرقابة المفاجئة: تتولى جهة الرقابة اجراء رقابة مباغتة تستهدف موضوعا أو موضوعات معينة نتيجة اخبار مسبقة عن مخالفات مالية أو بناء على طلب من جهات مسؤولة وقد يتولى الجهاز المكلف بالرقابة هذه الطريقة بين فترة واخرى لجعل الهيئات الخاضعة للرقابة في حالة شعور دائم بيقظة الجهاز الرقابي ومتابعة مهامه الرقابية.

4-1 وسائل الرقابة المالية: للرقابة المالية وسائل عديدة تعتمد عليها اهمها: (Ibrahim, 2017: 30)

1- **القوانين والتعليمات واللوائح:** لا تكون الرقابة صالحة إلا إذا كانت هناك وثائق قانونية صارمة تنظم قواعدها ومؤسساتها، وكذلك تعليمات ولوائح صادرة عن الجهات المعنية، بما في ذلك لوائح الرقابة المالية، لضمان التطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بالرقابة المالية.

2- **الرقابة والتفتيش:** ينبغي أن يتم ذلك بواسطة اشخاص أو جهاز غير مشارك في العمليات التنفيذية، وقد تتم الرقابة قبل أو بعد اكتمال المعاملات المالية. ويشترط هنا وجود ما إذا كانت هناك وثائق وبيانات كافية في النموذج المطلوب بحيث يمكن مراجعتها وتحليلها، وما إذا كان يمكن تحديد الانحرافات وتأكيد النتائج. ويمكن أيضًا إجراء التفتيش المفاجئ للوحدات لضمان سلامة العمليات المالية.

3- **الحوافز والجزاءات:** ينبغي مكافأة المراقب على أفضل أداء عند القيام بخدماته، وفي الوقت نفسه، معاقبة من يتهاون او يهمل العمل وكل هذا يصب في مصلحة الرقابة مما يؤدي بالشعور بالمسؤولية للمراقب في اداء العمل بأفضل صورة ممكنة.

ثالثاً: تأثير الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية

1-1 دور الحوكمة الالكترونية في التأثير على أهداف النظام المصرفي الالكتروني: إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال **(ICT)** يعني هو الأداة التي يمكننا بواسطتها توسيع نطاق تكامل المعلومات كمؤشر لحوسبة أنشطة الوحدات الاقتصادية وخدماتها ، اذ يصف مجال التكامل عددًا من المهمات التي يتم تنفيذها من خلال نظام تكنولوجيا المعلومات المتكامل والتي تمتد نطاق تكامل المعلومات هو مؤشر على مستوى تطور تكنولوجيا المعلومات في الوحدات (Al-Toumi, 2017: 181)، ويُنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أنها مجموعة متكاملة من الأدوات الإلكترونية التي تسهل عمل الإدارة التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسات، وتمكنها من إدارة معلوماتها ووظائفها والتواصل الفاعل مع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق مهامهم وأهدافهم (Abdul Razzaq and Alwan, 2016: 176).

1-1-1 النظام المصرفي الالكتروني: هو تنفيذ جميع العمليات باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة، سواء كانت المتعلقة بالسحوبات والمدفوعات والائتمان والتحويلات الإلكترونية والتعامل مع الأوراق المالية والعمليات المصرفية الأخرى مما يسمح للعميل بإدارة حسابه آم إكمال عمله المتعلق بالبنوك بتقنيات حديثة تواكب التطور في مجال التكنولوجيا (Zahra, 2022: 19).

1-1-2 اهداف النظام المصرفي الالكتروني: إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المصارف له دورا فاعلاً في تحسين الخدمات المصرفية من خلال التوجه نحو الخدمات المصرفية الإلكترونية، ويمكن ملاحظة أن لها العديد من المزايا التي

تسهم في تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والتي يمكن توضيحها من خلال الاتي (Hajra and Abdel-Ghani, 2021: 107-108):

1- السرعة: تعد ميزة السرعة في تقديم الخدمات عاملا مهما جدا للعميل، وقد ساعدت الخدمة المصرفية عن بعد بشكل كبير في تحقيق ذلك من خلال تنوع قنوات توريد الخدمة، حتى يتمكن العميل من معرفة جميع العمليات التي تتم على رصيده في غضون دقائق والتحويل من حساب إلى آخر.

2- القضاء على زمن الانتظار وضياع الوقت: يسمح استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل المصرف والعملاء بإنشاء تفاعلات بطريقة مباشرة، ومن ثم توفير الوقت من خلال تلبية رغبات عدد كبير من العملاء في نفس الوقت، ومن ناحية أخرى، تجنب متاعب الانتقال من مكان إلى آخر، ومن ثم توفير الوقت والاجراءات الروتينية المطولة.

3- تقديم الخدمات الحرة: تتيح تقنية المعلومات والاتصالات للعملاء أداء الخدمات مباشرة دون اللجوء إلى الموقع الفعلي للمصرف، مثل استخدام الإنترنت للدخول إلى موقع المصرف للبحث عن استفسارات أو طلب خدمات محددة.

4- تعزيز العلاقة مع العملاء: أظهرت الأبحاث أن معظم المؤسسات المشاركة في التجارة الإلكترونية قد تم استخدامها لتحسين العلاقات مع العملاء المحتملين أو لزيادة رضا العملاء الحاليين، اذ نرى أن اعتماد المعاملات المصرفية عبر الإنترنت يمكّن المؤسسات المالية من زيادة علاقتها مع العملاء من خلال الاستفادة من العديد من قنوات الاتصال المتكاملة والمتاحة طوال الوقت.

5- تطوير خدمات الاستعلام عن بعد للزبائن: بفضل الوسائل الرقمية، يمكن للمصارف تتبع العملاء عن بعد للعثور على آرائهم حول خدماتهم، ويمكن القيام بذلك عن طريق إرسال بريد إلكتروني أو عبر الهاتف...الخ، وكل هذا لجعل العميل يشعر أنه موضوع اهتمامها ومن ثم الحصول على رضاه عنها.

6- تخفيض التكلفة: من أهم ميزات الخدمات المصرفية الإلكترونية أن تكلفة تقديم الخدمات الإلكترونية أقل مقارنة بتقديم الخدمات التقليدية، وفقا للعاملين في القطاع المصرفي ومن ثم فإن أهداف العمل المصرفي هو تقليل التكلفة، وتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بنوعية أفضل، وبجودة عالية.

2-1 تأثير الحوكمة الالكترونية في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية

1-2-1 الحوكمة المصرفية: وتعني مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، وحماية حقوق المساهمين والمودعين، والاهتمام بالعلاقات مع الأطراف الخارجية، والتي يتم تحديدها وفقا للإطار التنظيمي وصلاحيات السلطة الرقابية (Mohamed and Hussein, 2020: 382).

2-2-1 الرقابة المصرفية: وهي عملية إدارية تهدف في المقام الأول إلى ضمان امتثال البنوك للقوانين واللوائح المعمول بها، والقواعد المحاسبية والوقائية، والتحقق من امتثال البنوك لقواعد ومعايير معينة، وتحديد مجالات الخطأ والسهو للتصحيح بشكل دوري. ولتنفيذ الخطط المخططة وإثبات وتحقيق الأداء للأهداف المرجوة، وقد ركز هذا التعريف على العمل المقدم من الإدارة للتحقق من توافق النتائج الفعلية مع الخطط الموضوعة (Bin Tibi, 2020: 103).

3-2-1 الخدمات المصرفية الالكترونية: هو نظام إلكتروني يسمح لعملاء المصرف والمؤسسات المالية الأخرى بإجراء المعاملات المالية المختلفة من خلال موقع المؤسسة المالية. عادة ما يكون النظام المصرفي عبر الإنترنت متصلا أو جزءا من نظام مصرفي أساسي يديره المصرف لتزويد العملاء بإمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية للفرع أو بدلا منها (Al-Bahi, 2016: 27).

3-1 تأثير مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية في الإجراءات الرقابية

1-3-1 مخاطر تكنولوجيا المعلومات والاتصال: ومن الجانب الآخر من المزايا التي تجلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو المخاطر المختلفة التي تكون أحيانًا غير معروفة وقت الاستخدام، لذلك تميل الشركات إلى تقييم وتحديد المخاطر. وتشمل المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات ما يأتي: (Al-Otaibi, 2014: 96)

1- مخاطر البيئة التحتية لتكنولوجيا المعلومات: مثل التدابير الأمنية العادية غير كافية لمنع السرقة والوصول غير المصرح به أو الكشف غير السليم عن المعلومات.

2- مخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مثل المشاكل في سوء الفهم في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتغييرات غير المنسقة أو غير الموثقة في البرامج، وعدم كفاية الضوابط المحددة للمعالجة والمخرجات المصممة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، او ان الإجراءات غير كافية لضمان أمن البرمجيات المتعلقة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3- مخاطر تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأعمال المنشأة : يوصي مراجعي نظم المعلومات المؤسسات بإنشاء وحدة للرقابة والإشراف على تطبيقات واستثمارات تكنولوجيا المعلومات ، وتسمى لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ، ولتقوم بدورها في تنفيذ الخطط الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والرقابة والإشراف والاستثمار لتحقيق هدف المنشأت .

4- مخاطر داخلية ومخاطر خارجية:

- المخاطر الداخلية : ويتمثل في موظفي الوحدة الاقتصادية لأنهم الأكثر دراية بنقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، وهم يتمتعون بسلطة الوصول إلى النظام، وقد ينتج عن ذلك، دخول موظف غير مصرح به الى النظام والاطلاع على البيانات ، والاستخدام غير المصرح به لنظام التشغيل ، والإدخال غير المقصود للبيانات غير الصحيحة من قبل الموظفين ، وفقدان أو تزوير البيانات عن طريق نقل البيانات من مرحلة الإدخال إلى مرحلة المعالجة ، إدخال الفيروسات في النظام ، واشتراك العديد من الموظفين في كلمات المرور، إزالة أو تحديد عنصر من المخرجات .
- المخاطر الخارجية: وتتمثل في الكوارث الطبيعية وقراصنة المعلومات وهي من أهم أسباب المخاطر الخارجية، فضلاً عن إلى التطور التكنولوجي.

1-3-2 الإجراءات المتخذة من طرف هيئات الرقابة والأشراف: وبخصوص مخاطر تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية، لا بد من اتباع الاجراءات الأتية (Ismail, 2019:6):

أ- اعداد وتنفيذ سياسات وإجراءات خاصة بتعزيز الامان:

- التقييم الفني والأمني للخدمات المقدمة بشكل مستمر وفقا لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استخدام الطرائق والتقنيات الحديثة للتحقق من هوية العميل لتقييم الأداء وقياسه، وقياس مؤشرات التعرض لحوادث أمن المعلومات.
- ضع الحد الأقصى للقيود على المحاولات الخاطئة للوصول إلى موقع المصرف الالكتروني.
- تعيين الضوابط والتعليمات لإدارة كلمات المرور.
- تعزيز إجراءات التصديق الإلكتروني المتعلقة بتحويل الأموال باستخدام مختلف الوسائل الإلكترونية من المصرف (بطاقة، شيك إلكتروني...وغيرها)
- حماية التطبيقات المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية.
- ضمان سلامة وسرية معلومات العميل، وعدم إجراء أي تغييرات إلكترونية بدون موافقات مسبقة.

ب- إجراءات التأمين الإضافية الخاصة بإصدار وسائل الدفع الالكترونية ونظم المعلومات:

- لضمان سلامة أنظمة المعلومات والفضاء الإلكتروني المصرفي، يتطلب ذلك اختبار سنوي أو نصف سنوي منتظم لمحاكاة عمليات القرصنة المحتملة.
- التنسيق والإشراف مع الجهات التنظيمية المحلية والأجنبية والشركاء في مجال أمن المعلومات وصناعة التكنولوجيا.
- تطوير قدرات الموظفين في مجالات أمن المعلومات والفضاء الإلكتروني من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية.
- التواصل المباشر مع جهة إصدار البطاقة أو المشغل المركزي للحماية من التزوير.
- الحفاظ على قاعدة بيانات مركزية لمتابعة المعاملات الفردية وتتبع عمليات غسل الأموال.

• تعزيز الظروف الأمنية في البطاقات الذكية، مع الأخذ في الاعتبار تحديد الحد الأقصى لما يتم تخزينه على البطاقة.
• تعزيز التواصل بين الادارة والموظفين حول سلامة أداء النظام المصرفي وبين مختلف المستويات من مجلس الإدارة والإدارة العليا، لتوفير التدريب المستمر للموظفين وذلك ضمن التطور التكنولوجي المستمر.

ج_ إجراءات الرقابة الداخلية والخارجية

تساهم الرقابة الداخلية والخارجية لتتبع الثغرات وأوجه القصور والحد من المخاطر بهدف التحقق من ضمان توافر السياسات والإجراءات المتقدمة والامتثال لها.

المبحث الثالث – قياس تأثير الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

1- خصائص عينة البحث:

الجدول (1) خصائص عينة البحث

ت	البيانات الشخصية	التكرار النسبي	النسبة المئوية
1	الجنس		
	الذكور	57	%55.1
	الاناث	70	%44.9
	المجموع	127	%100
2	التخصص العلمي		
	محاسبة	41	%32.3
	ادارة اعمال	24	%18.9
	اقتصاد	17	%13.4
	مالية ومصرفية	18	%14.1
	نظم معلومات	11	%8.7
	حاسبات	9	%7.1
	أخرى	7	%5.5
	المجموع	127	%100.0
3	المؤهل العلمي		
	دكتوراه	2	%1.6
	ماجستير	27	%21.2
	دبلوم عالي	9	%7.1
	بكالوريوس	83	%65.3
	دبلوم (معهد فني)	3	%2.4
	اخرى	3	%2.4
	المجموع	127	%100
4	المستوى الوظيفي		
	مدير	5	%3.9
	معاون مدير	8	%6.3
	محاسب	41	%32.3
	مبرمج	27	%21.3
	مدقق	34	%26.8
	اخرى	12	%9.4
	المجموع	127	%100
5	عدد سنوات الخبرة في العمل المصرفي		
	أقل من 5 سنوات	51	%40.2
	6-10 سنوات	44	%34.6
	11-15 سنة	26	%20.5
	16-20 سنة	5	%3.9

	20 سنة وأكثر	1	%0.8
	المجموع	127	%100
6	المعلومات المتوفرة عن الحوكمة الإلكترونية		
	عالية جداً	17	%13.4
	عالية	47	%37.0
	متوسطة	36	%28.3
	ضعيفة	27	%21.3
	المجموع	127	%100
7	عدد الدورات التدريبية في مجال الحاسوب والانترنيت		
	1 دورة	16	%12.6
	2 دورة	10	%7.9
	3 دورة	17	%13.4
	4 دورة	34	%26.8
	5 دورة	37	%29.1
	6 دورة	12	%9.4
	7 دورة	1	%0.8
	المجموع	127	%100

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

2- اختبارات مقياس البحث:

الصدق والثبات

1. **الصدق:** يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها.

2. **الثبات:** وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

1.2 الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على اساس قسمة فقرات المقياس الى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة يتم تقسيم فقرات المقياس الى نصفين يضم الأول الفقرات الزوجية ويضم الثاني الفقرات الفردية، وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين ومعادلة سبيرمان براون التصحيحية.

2.2 معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في اغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً.

والنتائج كما في الجدول الاتي:

جدول (2) يبين معامل الفا كرومباخ والتجزئة النصفية

المحور	اسم المحور	عدد	قيم الفا	التجزئة النصفية	
		الفقرات		معامل ارتباط بيرسون	معادلة سبيرمان براون التصحيحية
الاول	الحوكمة الالكترونية	15	0.87	0.70	0.82
الثاني	اجراءات الرقابة المالية	15	0.89	0.69	0.81
	بصورة عامة	30	0.86	0.71	0.82

الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائيSpss

3- الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث: لمعرفة اجابات العينة حول الفقرات في كل بعد سنستخدم النسب والتكرارات والاوساط الحسابية المرجحة ولمعرفة اتجاه الاجابات سنقارن الوسط الحسابي مع الوسط الفرضي فاذا كانت قيمة الوسط الحسابي أكبر من

قيمة الوسط الفرضي هذا يعني بان اتجاهات اجابات أفراد العينة كانت متجهة نحو المطبق اما إذا كانت قيمة الوسط الحسابي أصغر من قيمة الوسط الفرضي هذا يعني بان الاجابات متجهة نحو غير مطبق اما قيمة الوسط الفرضي يحسب بالطريقة التالية:

الوسط الفرضي=مجموع بدائل المقياس / عدد البدائل

$$\text{الوسط الفرضي} = \frac{(5+4+3+2+1)}{5} = 3$$

والنتائج كما يلي:

3-1 الحوكمة الالكترونية: بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.47) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفق والاتفق تماماً، وقد كانت مستوى الاجابة لهذا المحور ضمن المرتفع، وبانحراف معياري (0.19)، وهذا يعني ان اجابات افراد العينة حول هذا المحور كانت متجانسة، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وكما يلي:

جدول (3) يبين وصف عام لفقرات محور الحوكمة الالكترونية

ت	الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		اتفق احياناً		لا اتفق		لا اتفق تماماً		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	تساعد الحوكمة الالكترونية على سرعة توصيل مخرجات النظام المصرفي للأطراف المستفيدة الخارجية والداخلية.	6	4.7	121	95.3	--	--	--	--	--	--	4.05	0.21
2	يحقق تطبيق الحوكمة الالكترونية زيادة فاعلية النظام المصرفي من خلال تطوير أساليب النظام.	5	3.9	120	94.5	2	1.6	--	--	--	--	4.02	0.23
3	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى تحديث بيانات النظام المصرفي اول بأول.	14	11.0	107	84.3	3	2.4	1	0.8	2	1.6	4.02	0.56
4	ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يؤدي الى سرعة الحصول على البيانات المالية من مصادرها بشكل مباشر وفوري مما يساعد في توفير المعلومات للإدارة لغرض اتخاذ القرارات.	54	42.5	55	43.3	18	14.2	--	--	--	--	4.28	0.70
5	لا يوفر تطبيق الحوكمة الالكترونية رقابة داخلية محكمة على النظام المصرفي.	--	--	1	0.8	14	11.0	17	13.4	95	74.8	1.38	0.71
6	يوفر تطبيق الحوكمة الالكترونية تقارير مالية سريعة تتميز بالوضوح وسهولة الفهم	14	11.0	54	42.5	35	27.6	14	11.0	10	7.9	3.38	1.08
7	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى بناء قاعدة بيانات علائقية داخل النظام المصرفي تزيد من كفاءة وفاعلية النظام.	21	16.5	45	35.4	55	43.3	5	3.9	1	0.8	3.63	0.83
8	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية بمتابعة سير انجاز الطلبات للنظام المصرفي وسرعة الحصول على النتائج.	68	53.5	49	38.6	8	6.3	2	1.6	--	--	4.44	0.69

9	تؤثر الانظمة المستخدمة في الحوكمة الالكترونية على زيادة كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وهي الاتي: * نظام تبادل بيانات الكتروني EDI *التوقيع الالكتروني الرقمي Digital electronic signature * الدفع الالكتروني Online Payment	14	11.0	45	35.4	68	53.5	--	--	--	--	3.57	0.68
10	ينتج عن استخدام تكنولوجيا المعلومات تغييرات في هيكل النظام المصرفي.	11	8.7	32	25.2	58	45.7	26	20.5	--	--	3.22	0.87
11	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى سرعة اعداد موازين المراجعة واصدارها في الوقت المحدد واللازم لإنجاز اعمالها.	5	3.9	43	33.9	45	35.4	24	18.9	10	7.9	3.07	1.00
12	ان تطبيق الحوكمة الالكترونية جاء لتلبية المبادرة في كسب رضى المواطنين عن تقديم الخدمات.	79	62.2	27	21.3	21	16.5	--	--	--	--	4.46	0.76
13	تطبيق الحوكمة الالكترونية يزيد من شفافية العمل ويساهم في تبسيط وتوحيد الاجراءات داخل المصرف.	45	35.4	12	9.4	55	43.3	12	9.4	3	2.4	3.66	1.13
14	لا تساهم الحوكمة الالكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية في اداء الخدمات المقدمة.	--	--	--	--	11	8.7	12	9.4	104	81.9	1.27	0.61
15	وضع القوانين واللوائح المصرفية والالتزام بالمعايير الموضوعة لتقديم الخدمات الالكترونية.	14	11.0	74	58.3	23	18.1	14	11	2	1.6	3.66	0.87
	الوسط الحسابي العام											3.47	0.19

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

توضيح من الجدول (3) ما يأتي:

1. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تساعد الحوكمة الالكترونية على سرعة توصيل مخرجات النظام المصرفي للأطراف المستفيدة الخارجية والداخلية) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.05) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
2. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يحقق تطبيق الحوكمة الالكترونية زيادة فاعلية النظام المصرفي من خلال تطوير أساليب النظام) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
3. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى تحديث بيانات النظام المصرفي اول بأول) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.02) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
4. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يؤدي الى سرعة الحصول على البيانات المالية من مصادرها بشكل مباشر وفوري مما يساعد في توفير المعلومات للإدارة لغرض اتخاذ القرارات) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.28) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.

5. اتجهت اجابات العينة لفقرة (لا يوفر تطبيق الحوكمة الالكترونية رقابة داخلية محكمة على النظام المصرفي) نحو لا اتفق ولا اتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.38) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن منخفض جداً.
6. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يوفر تطبيق الحوكمة الالكترونية تقارير مالية سريعة تتميز بالوضوح وسهولة الفهم) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.38) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المتوسط.
7. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى بناء قاعدة بيانات علائقية داخل النظام المصرفي تزيد من كفاءة وفاعلية النظام) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.63) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
8. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية بمتابعة سير انجاز الطلبات للنظام المصرفي وسرعة الحصول على النتائج) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.44) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.
9. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تؤثر الانظمة المستخدمة في الحوكمة الالكترونية على زيادة كفاءة وفاعلية النظام المصرفي وهي الاتي: نظام تبادل بيانات الكتروني EDI، التوقيع الالكتروني الرقمي Digital electronic signature، الدفع الالكتروني Online Payment) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.57) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
10. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ينتج عن استخدام تكنولوجيا المعلومات تغييرات في هيكل النظام المصرفي) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.22) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المتوسط.
11. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية الى سرعة اعداد موازين المراجعة واصدارها في الوقت المحدد واللازم لإنجاز اعمالها) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.07) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المتوسط.
12. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ان تطبيق الحوكمة الالكترونية جاء لتلبية المبادرة في كسب رضى المواطنين عن تقديم الخدمات) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.46) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.
13. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تطبيق الحوكمة الالكترونية يزيد من شفافية العمل ويساهم في تبسيط وتوحيد الاجراءات داخل المصرف) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.66) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
14. اتجهت اجابات العينة لفقرة (لا تساهم الحوكمة الالكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية في اداء الخدمات المقدمة) نحو لا اتفق ولا اتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.27) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المنخفض جداً.
15. اتجهت اجابات العينة لفقرة (وضع القوانين واللوائح المصرفية والالتزام بالمعايير الموضوعة لتقديم الخدمات الالكترونية) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.66) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.21–1.13) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة حول هذا البعد كانت متجانسة.

3-2 اجراءات الرقابة المالية: بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.68) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الاتفق والاتفق تماماً، وقد كانت مستوى الاجابة لهذا المحور ضمن المرتفع، وبانحراف معياري (0.22)، وهذا يعني ان اجابات افراد العينة حول هذا المحور كانت متجانسة، ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وكما يلي:

جدول (4) يبين وصف عام لفقرات محور اجراءات الرقابة المالية

ت	الفقرات	اتفق تماماً		اتفق		اتفق احياناً		لااتفق		لااتفق تماماً		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
1	ان التغيرات المستمرة في بيئة الرقابة من شأنه أن يؤدي الى زيادة مخاطر الرقابة.	32	25.2	58	45.7	26	20.5	6	4.7	5	3.9	3.83	0.99
2	زيادة قدرة العاملين على الوصول غير المصرح به للحاسب وادخال التعديلات غير مصرح بها مما يزيد من مخاطر الرقابة .	57	44.9	54	42.5	15	11.8	1	0.8	--	--	4.32	0.71
3	اللجوء الى مراكز متخصصة في تكنولوجيا المعلومات لتعويض نقص الخبرة في الوحدات المصرفية يؤدي الى زيادة مخاطر الرقابة .	64	50.4	59	46.5	4	3.1	--	--	--	--	4.47	0.56
4	عدم قناعة الادارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات مما يزيد في اضعاف دور الرقابة .	17	13.4	46	36.2	55	43.3	5	3.9	4	3.1	3.53	0.89
5	تعرض النظام المصرفي الالكتروني الى العديد من المخاطر والتهديدات المتعلقة بأمن وسرية المعلومات والتي بدورها تؤدي الى اضعاف الرقابة .	37	29.1	65	51.2	25	19.7	--	--	--	--	4.09	0.70
6	ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يؤدي الى صعوبة الفصل بين الوظائف مما يضعف الرقابة على العمليات .	48	37.8	57	44.9	11	8.7	8	6.3	3	2.4	4.09	0.96
7	صعوبة تتبع المعاملات وخاصة في ظل المعالجة الفورية حيث يكون من المتعذر فحص المستندات الأصلية .	27	21.3	46	36.2	39	30.7	15	11.8	--	--	3.67	0.94
8	ضعف رغبة الموظفين في تعلم استخدام تكنولوجيا المعلومات مما ينعكس سلباً على اجراءات الرقابة	57	44.9	50	39.4	15	11.8	3	2.4	2	1.6	4.24	0.87
9	لا يؤثر ضعف التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات في كثرة الاخطاء غير المقصودة.	--	--	6	4.7	12	9.4	51	40.2	58	45.7	1.73	0.82
10	وجود اخطأ في البرنامج ما يؤدي الى اخطاء مستمرة في معالجة البيانات مما يضعف الرقابة .	23	18.1	54	42.5	41	32.3	9	7.1	--	--	3.72	0.84
11	قيام الحاسوب بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ فصل المهام مما يؤدي الى اضعاف اجراءات الرقابة .	58	45.7	43	33.9	14	11.0	8	6.3	4	3.1	4.13	1.05
12	عدم وجود أدلة اثبات الكترونية متطورة تؤكد حدوث المعاملات مما يضعف اجراءات الرقابة.	32	25.2	27	21.3	49	38.6	12	9.4	7	5.5	3.51	1.13
13	لا توجد إجراءات واضحة ومعتمدة لإنجاز المعاملات الإلكترونية المختلفة.	1	0.8	5	3.9	33	26.0	49	38.6	39	30.7	2.06	0.89

14	هنـــاك هـــرم أداري تحـــدد فيـــه المسؤوليات والصلاحيات، وبما يسهل معرفة حدود عمل كل موظف.	51	40.2	35	27.6	41	32.3	--	--	--	--	4.08	0.85
15	يخضـع الموظفـون فـي المصـرف للمسـاءلة القانونيـة باسـتمرار عـن طبيعة القيام باعمالهم .	42	33.1	39	30.7	18	14.2	21	16.5	7	5.5	3.69	1.24
	الوسط الحسابي العام											3.68	0.22

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي SPSS

توضيح من الجدول (4) ما يأتي:

1. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ان التغيرات المستمرة في بيئة الرقابة من شأنه أن يؤدي الى زيادة مخاطر الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.83) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
2. اتجهت اجابات العينة لفقرة (زيادة قدرة العاملين على الوصول غير المصرح به للحاسب وادخال التعديلات غير مصرح بها مما يزيد من مخاطر الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.32) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.
3. اتجهت اجابات العينة لفقرة (اللجوء الى مراكز متخصصة في تكنولوجيا المعلومات لتعويض نقص الخبرة في الوحدات المصرفية يؤدي الى زيادة مخاطر الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.47) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.
4. اتجهت اجابات العينة لفقرة (عدم قناعة الادارة في استخدام تكنولوجيا المعلومات مما يزيد في اضعاف دور الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.53) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
5. اتجهت اجابات العينة لفقرة (تعرض النظام المصرفي الالكتروني الى العديد من المخاطر والتهديدات المتعلقة بأمن وسرية المعلومات والتي بدورها تؤدي الى اضعاف الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.09) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
6. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ان تطبيق الحوكمة الالكترونية يؤدي الى صعوبة الفصل بين الوظائف مما يضعف الرقابة على العمليات) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.09) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
7. اتجهت اجابات العينة لفقرة (صعوبة تتبع المعاملات وخاصة في ظل المعالجة الفورية حيث يكون من المتعذر فحص المستندات الأصلية) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.67) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.
8. اتجهت اجابات العينة لفقرة (ضعف رغبة الموظفين في تعلم استخدام تكنولوجيا المعلومات مما ينعكس سلباً على اجراءات الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.24) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع جداً.
9. اتجهت اجابات العينة لفقرة (لا يؤثر ضعف التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات في كثرة الاخطاء غير المقصودة) نحو لا اتفق ولا اتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (1.73) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن منخفض جداً.

10. اتجهت اجابات العينة لفقرة (وجود أخطأ في البرنامج ما يؤدي الى اخطاء مستمرة في معالجة البيانات مما يضعف الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.72) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

11. اتجهت اجابات العينة لفقرة (قيام الحاسوب بالعديد من المهام التي تتعارض مع مبدأ فصل المهام مما يؤدي الى اضعاف اجراءات الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.13) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

12. اتجهت اجابات العينة لفقرة (عدم وجود أدلة اثبات الكترونية متطورة تؤكد حدوث المعاملات مما يضعف اجراءات الرقابة) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.51) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

13. اتجهت اجابات العينة لفقرة (لا توجد إجراءات واضحة ومعتمدة لإنجاز المعاملات الإلكترونية المختلفة) نحو لا اتفق ولا اتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (2.06) وهي أصغر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المنخفض.

14. اتجهت اجابات العينة لفقرة (هناك هرم أداري تحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، وبما يسهل معرفة حدود عمل كل موظف) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (4.08) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

15. اتجهت اجابات العينة لفقرة (يخضع الموظفون في المصرف للمساءلة القانونية باستمرار عن طبيعة القيام بأعمالهم) نحو الاتفق والاتفق تماماً حيث بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.69) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي، اما مستوى الاجابة لهذه الفقرة كانت ضمن المرتفع.

وقد تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0.56–1.24) وهذا يعني بان اجابات افراد العينة حول هذا البعد كانت متجانسة.

4- اختبار فرضية البحث

لاختبار الفرضية (فرضية الانحدار الخطي البسيط) والتي تنص:

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لـ الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية في الوحدات الاقتصادية العراقية).

جدول (5) يبين نتائج الانحدار الخطي البسيط في تأثير الحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية

المحور المستقل	المحور المعتمد	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة معامل التحديد %	قيمة F المحسوبة	الدلالة
الحوكمة الالكترونية	اجراءات الرقابة المالية	2.44	0.34	0.15	22.79	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،125) = 3.86

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

من خلال الجدول (5) نلاحظ:

بلغت قيمة F المحسوبة (22.79) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1،125) والبالغة (3.86) وهذا يعني وجود تأثير ذات دلالة معنوية للحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية، وبما ان اشارة معامل بيتا موجبة هذا يعني بان التأثير ايجابي (علاقة طردية)، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.15) وهذا يعني بان (15%) من التغيرات الحاصلة في اجراءات الرقابة المالية يمكن تفسيره من خلال الحوكمة الالكترونية، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.34) وهي قيمة موجبة ودالة وهذا يعني عند تغيير وحدة واحدة في الحوكمة الالكترونية سوف يكون هناك زيادة بمقدار (34%) في اجراءات الرقابة المالية ، اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل التالي:

M = 2.44 + 0.34 X

حيث ان:

M: تمثل اجراءات الرقابة المالية

X: تمثل الحوكمة الالكترونية

المبحث الرابع – الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود تأثير ذو دلالة معنوية للحوكمة الالكترونية في اجراءات الرقابة المالية.
2. يمكن للحوكمة الالكترونية أن تعالج الكثير من المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية العراقية من تأخير تقديم الخدمات او عدم تقديمها على الأطلاق والإجراءات المعقدة التي تجبر المواطنين على المشاركة في الفساد والتحايل على القوانين وعدم السماح للعاملين باستغلال سلطتهم الادارية.
3. يعتمد تنفيذ إجراءات الرقابة المالية في بيئة تشغيل البيانات الإلكترونية على استخدام الأدوات والبرامج والتطبيقات المختلفة التي توفرها بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة المصالح والأنشطة المختلفة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفعالية، وضمان التنفيذ السليم لعملياتها.
4. تطبق بعض المصارف الخاصة بعض مكونات الخدمات المصرفية الإلكترونية، لكنها تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من خلال أجهزة الصراف الآلي (ATM)، فضلا عن توفير البطاقات المصرفية والتبادلات عبر الإنترنت لتعزيز العلاقات مع الزبائن.
5. إن استخدام الحاسوب الآلي في معالجة البيانات خلق مشاكل في اجراءات الرقابة المالية التي لم تكن معروفة في نظام التشغيل اليدوي، حيث إن أهم الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية هي الوصول غير المرخص إلى قواعد البيانات، وعدم كفاية إجراءات حماية تلك البيانات.
6. إن دقة ادخال البيانات المالية التي توفرها الحوكمة الالكترونية وسرعتها يسهم في سرعة اجراءات تنفيذ الرقابة والتقليل من المخاطر وله تأثير ايجابي على الخدمات المصرفية الالكترونية مما يساعد في تحسين الاداء المصرفي.

ثانياً: التوصيات

1. اعداد خطط وبرامج مستقبلية لتفعيل تطبيق الحوكمة الالكترونية ودورها في تحسين الأداء المصرفي من خلال تقديم أفضل الخدمات الإلكترونية عن طريق التكنولوجيا المتطورة.
2. تقييم إجراءات الرقابة المالية بانتظام في الوحدات التي تستخدم الحوكمة الالكترونية لتحديد نقاط الضعف ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها.
3. يجب على سلطة البنك المركزي العراقي بصفتها المخولة للإشراف على المصارف، بوضع وتطوير مجموعة من اجراءات الرقابة الالكترونية تلزم المصارف العاملة في العراق بإتباعها ومعاقبة من يخالف هذه الاجراءات.
4. ينبغي تطوير البنية التحتية داعماً لمتطلبات الحوكمة الإلكترونية لتعمل بنجاح ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير أنظمة اتصال فعالة لنقل البيانات والمعلومات وتدفقها بين الوحدات الاقتصادية والمواطنين ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الفرعية.
5. لمواكبة التطور السريع في مجال الأنظمة الإلكترونية والخدمات المصرفية الإلكترونية وجوب مطالبة المصارف بعقد العديد من الدورات التدريبية للموظفين في مجال النظم الالكترونية وجذب الخبرات والمهارات العالية.
6. ضرورة تضمين التقارير حول مدى التزام المصرف بمبادئ وقواعد الحوكمة الإلكترونية في التقرير النهائي حول البيانات والقوائم المالية التي يعدها المصرف في نهاية الفترة المالية.

References:

First: Books

1. Al-Sharif, Omar Ahmed Abu Hashem and Abdul-Aleem, Osama Muhammad and Bayoumi, Hisham Muhammad, (2013), "Electronic administration is an introduction to modern educational administration," first edition, Dar Al-Mahraj for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
2. Al-Akkam, Muhammad Khair, (2018), "Financial Control", Syrian Virtual University Publications, Syrian Arab Republic.

Second: Periodicals

1. Ayo, C. K. (2014) "Information and Communication Technology as a Lever for Innovation in Leadership." In T. Abioye, CAwonuga & A. Amuwo (eas(Leadership and innovation in Africa's Development Paradgm". Ota: Covenant Univers ty Press.
2. Al-Otaibi, Mahmoud Al-Otaibi, (2014), "Assessing the level of information technology governance at Taif University using the COBIT scale," Journal of Administrative Science Studies, Volume 41, Issue 1, p. 96.
3. Adah, B. A. (2015). "The Status and nature of E-governance in Nigeria." Public Administration Review, 68, S86-S102.
4. Al-Dahshan, Jamal Ali, (2020), "Implementing electronic governance in our Arab universities, justifications, requirements and challenges," Scientific Journal of Educational Sciences and Mental Health, Volume 2, Issue 2, p. 27.
5. Al-Toumi, Muammar Muhammad Ambia (2017), "The impact of information and communications technology on improving the quality of banking services for Libyan commercial banks," a field study of Libyan banks, Al-Alima Journal of Scientific and Environmental Studies, Volume 8, Issue 3, p. 184.
6. Abdul Razzaq, Muhammad Zaki, Alwan, and Nofal Abdul Reda, (2016), "The use of information and communications technology in tourism and travel companies and its impact on the process of developing the services provided," an analytical study of a sample of tourism and travel companies in the cities of Baghdad and Karbala, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University of Baghdad, Iraq, Issue 27, 2016, p. 176.
7. Bin Tibi, Mubarak, (2020), "Banking Supervision of Commercial Banks in Algerian Legislation," Faculty of Law and Political Sciences, Adrar University, Algeria, Journal of the Academic Researcher in Legal and Political Sciences. Aflou University Center / Laghouat. The fifth issue (5).
8. Fakeeh ،K. A (2016)."TheE-governance (E-GOV) information management models". International journal of applied information systems ،volume 11(1).
9. Hajra, Didouche Hajra, Abdel Ghani, Jarir Abdel Ghani, (2021), "The Role of Electronic Banking in Improving Banking Service", a case study of the Bank of Agriculture and Rural Development, Republican Directorate of Chlef, Hasiba Ben Ali University in Chlef - Algeria, North African Economics Journal, Volume 17, Issue 26, pp. 107-108.
10. Ismail, Muhammad Ismail, (2019) "Cyber Security in the Banking Sector," Arab Monetary Fund, Policy Brief, pp. 5-6.
11. Mohamed, Hussein, Yasser Taj Al-Sir, Asaad Mubarak (2020) "The Role of Banking Governance in Risk Management in Banks", a field study on a sample of Sudanese bank branches in the city of El-Obeid," Shahid Hama University, Journal of Economics of Finance and Business, Algeria, Volume 5, Issue 2 , p. 382.
12. Othman, Moulay Taher, (2023) "Financial Control and its Role in Controlling the Finances of Local Communities, the Financial Controller as a Model," Journal of Legal Studies, Volume 9, Issue 3.
13. Ojo, J. S. (2014). E-Governance: An Imperative for Sustainable Grassroots Development in Nigeria. Journal of Public Administration and Policy Research, vol. 6 (2).
14. Pandya, D. C., & Patel, N. J. (2017). Study and analysis of E-Governance Information Security (InfoSec) in Indian Context. IOSR Journal of Computer Engineering (IOSR-JCE) e-ISSN: 2278-0661, p-ISSN: 2278-8727, Volume 19, Issue 1, Ver. IV, PP 04-07.
15. Sapkale, S. C., & Kulkarni-Bhende, R. (2015). Mobile Enabled Governance for Local Governments in India. Indian Journal of Computer Science and Engineering (IJCSE). Retrieved Septemeber, 1. Fakeeh ،K. A (2016)."TheE-governance (E-GOV) information management models". International journal of applied information systems ، volume 11(1).
16. Tarabay, Alaa Hashem, (2021), "The impact of applying external financial control procedures on the quality of internal control procedures in banks operating in Jordan during the period of the Corona pandemic from the point of view of employees," Arab Journal for Scientific Publishing, College of Economics and Administrative Sciences, University of Banking and Financial Sciences, Issue 27.

Third: Theses and Dissertations

1. Al-Bahi, Salah al-Din Moftah Saad (2016), "The Impact of the Quality of Electronic Banking Services on Customer Satisfaction," Master's Thesis, Field Study on the Jordan Islamic Bank in Amman, College of Business, Middle East University, Jordan.

2. Abdel-Aali, Hamani Zakaria, (2018) "The importance of the financial controller in rationalizing public expenditures, a case study of Colonel Ahmed Doria Adrar University," Master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Ahmed Doria Adrar University, Algeria.

3. Ben Kayed, Fatima Zaira, (2018), "Activating the role of electronic governance in higher education institutions", a case study of Bordj Bou Arreridj University, the peer-reviewed educational conference on: Higher education in the Arab world, jobs and roles in light of the knowledge-based economy, Master's thesis. Jadara University, Jordan.

4. Ezz El-Din, Bushra, (2019), "The role of financial control in rationalizing public expenditures, a case study of the Financial Control Service, Souqar Municipality, Tiaret Province," Master's thesis, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science, Abdelhamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria.

5. Ibrahim, Samah Abdel Khaleq Ibrahim Amer, (2017), "Activating financial oversight in the field of government media by applying it to the specialized Nile channels sector," Master's thesis, National Planning Institute, Egypt

6. Iman, Belkadi (2021), "The role of financial control in managing public expenditures, a case study of the Faculty of Sciences and Applied Sciences," Master's thesis, Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Larbi Ben Mhidi University Oum El Bouaghi, Algeria.

7.. Sharma, M. K. E-Governance: A Gateway to Smart Governance. 2013: http://wikieduca tor. org/images/0/0f. Egovbook. pdf [2014-07-02].

8. Zahra, Maqalati, (2022), "The impact of information and communication technology on the effectiveness of electronic banking in light of the Corona pandemic," Master's thesis, Faculty of Economic Sciences, Arab University, Oum El Bouaghi, Algeria, p. 19.